«القانون الدولي وتركيز سكان غزة» د. تمار ميغيدو، الجامعة العبرية، 21 تموز 2025

المقدمة

شكرًا لانضمامكم إلينا اليوم في لقائنا اليومي—عشرون دقيقة نوجّه فيها أنظارنا إلى الدمار الذي تُنزله الحكومة الإسرائيلية والجيش على غزة. نحاول أن نلقي الضوء على الفظاعة، بينما نتمسّك أيضًا بالأمل، أو على الأقل بالدعوة، للتفكير في طرق لمقاومة التدمير، الإبادة والتجويع.

اليوم تنضم إلينا الدكتورة تمار ميغيدو، باحثة قانون من قسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية. مؤخرًا، وبالاشتراك مع مجموعة من الزملاء، كتبت ورقة موقف عن خطة إسرائيل لتركيز سكان غزة في رفح. ستشاركنا وجهة نظر القانون الدولي حول نية إقامة ما هو فعليًا معسكر اعتقال في أنقاض المدينة. شكرًا تمار، الكلمة لك.

المحاضرة

شكرًا، ليئور وأييلِت، وأيضًا عيدو، على تنظيم هذه السلسلة. قبل حوالي أسبوعين، أو أكثر قليلًا، ظهر في حياتنا ما يُسمّى «المدينة الإنسانية»—وهو برنامج أعلنه وزير الدفاع كاتس، هدفه الأساسي هو تركيز سكان غزة في أنقاض مدينة رفح. الهدف في المرحلة الأولى، بحسب التقارير، هو تركيز الخمسمئة ألف شخص الموجودين حاليًا في منطقة المواصي، وهي منطقة رملية، يسكن الناس فيها بخيام مؤقتة، بلا صرف صحي، بلا غذاء كافٍ، بلا ماء، بلا مساعدة طبية مناسبة، وفي أقسى الظروف. لكن الفكرة هي في الأساس نقلهم عبر خلق بيئة قسرية إلى منطقة مغلقة على أنقاض رفح، منطقة يمكن الدخول إليها ولكن لا يمكن الخروج منها، حيث تُقدَّم المساعدات الإنسانية هناك فقط. بمعنى آخر، سيكون من المستحيل البقاء في مناطق أخرى من غزة. نرى حتى اليوم أن إسرائيل تقيّد بشدّة وتضع عقبات كثيرة أمام تقديم المساعدات الإنسانية التي لا تمر عبر صندوق غزة الإنساني **GHF**، الذي يبدو أنها تؤمّنه وتموّله وتنظمه خلف الكواليس.

إذن الفكرة، وليس من قبيل الصدفة، تُذكّر كثيرين منا بمعسكر اعتقال. ونحن نعرف أيضًا—وهذا يُفترض أنه في خلفية البرنامج، لكننا نعتقد أنه مهم جدًا في التحليل القانوني لشرعيته—أن هدف هذا البرنامج مرتبط بهدف تتحدث عنه الحكومة منذ فترة: طرد سكان غزة، أو ما يسمونه «الخروج الطوعي أو المغادرة الطوعية». في حين أن الشروط القسرية تنفي طبعًا معنى هذه الإرادة، الإرادة التي تكون إرادة حرّة. وربما أعود إلى هذه النقطة. سأقول أمرًا أخيرًا: نحن غالبًا نتحدث عن أشخاص قد طُردوا بالفعل من بيوتهم، وأُخرجوا مرات عديدة. أوامر الإخلاء تغطي حاليًا نحو 85٪ من قطاع غزة. فقط 15٪ من القطاع هو منطقة يمكن للمدنيين أن يقيموا فيها، بشكلٍ يُفترض أنه آمن. هذا الاختزال إلى رفح هو تقليص إضافي، ولا يوجد أي ضمان، بل هناك جهود ضخمة تُبذل [لمنع] الناس من القدرة على العودة إلى بيوتهم بعد هذا النقل الإضافي. في الواقع، كما نسمع كل صباح من شخص آخر، لقد دمّرنا بيوتهم—فلا يوجد مكان يعودون إليه. ونسمع عن هذا التدمير المنهجي الذي جرى الحديث عنه هنا في بداية الأسبوع. لن أتعمّق أكثر من ذلك.

ردًا على هذا البرنامج، كتبتُ أنا وخمسة عشر من زملائي، باحثو القانون الدولي في مؤسسات مختلفة عبر البلاد، رسالة إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان. سعينا أساسًا للتحذير من اللاشرعية الفاقعة والبارزة لهذا البرنامج. نحن نعتقد أنه برنامج خطير، غير قانوني بشكل صارخ، وسأشرح باختصار شديد في الدقائق الخمس المتبقية لماذا نرى ذلك. وسأكون سعيدة بالتوسّع أكثر خلال الأسئلة.

أولًا، يجب أن يُفهم أن نقل السكان داخل منطقة قتال أو داخل أراضٍ محتلة مسموح فقط لسببين: السبب الرئيسي هو سلامة هؤلاء السكان. على سبيل المثال، إذا كان هناك قتال في منطقة، يُسمح بتحذير السكان أن المنطقة خطيرة حاليًا من أجل السماح لهم بالإخلاء وحماية أنفسهم. السبب الثاني هو إذا كانت هناك ضرورة عسكرية عملياتية ملحّة. لكن حينها يجب أن تكون هذه الضرورة في منطقة محددة. وفي كلا الحالتين، لا يهم ما السبب الذي يؤدي إلى نقل السكان أو إخلائهم، هذه العملية يجب أن تكون مؤقتة، ويجب أن تسمح للسكان بالعودة إلى بيوتهم بمجرد أن يزول السبب. لذلك نقول إنه إذا نظرنا إلى الإخلاء، إلى ما يسمى «المدينة الإنسانية»، فهناك شروط يجب أن يستوفيها مثل هذا الإخلاء ليكون قانونيًا. الهدف يجب أن يكون مشروعًا، كما قلت. يُحظر إخلاء السكان من أجل الضغط للهجرة أو لأي حاجة سياسية أخرى. يجب ضمان سلامتهم أثناء الإخلاء، ويجب أن تُضمن لهم ظروف معيشية مناسبة في المكان الذي يُنقلون إليه.

أعتقد أن هناك سؤالًا هائلًا: هل يمكن لإسرائيل أن تضمن ذلك في مدينة دمّرتها فعليًا من الأساس؟ لا توجد بنية تحتية باقية. وقد رأينا سجل إسرائيل مع ذلك الصندوق **GHF** في تقديم المساعدات الإنسانية في الأسابيع الأخيرة. فقط البارحة، قُتل سبعون شخصًا حاولوا الوصول وجمع المساعدات الإنسانية، وأطلقت القوات النار عليهم—سواء كان إطلاق النار لأن جنديًا شعر مهدّدًا في تلك اللحظة أم لا، سواء اندفع الناس أم لا. الخلاصة أن كل يوم هناك القصة نفسها عن التجمّع وادعاء تهديد للقوات العسكرية، أو عدم وجود تهديد. هل تتواصل القوات مع السكان عبر إطلاق النار الحي، وهو أمر لا يُعقَل التفكير فيه أصلًا. في كل حال، قُتل مئات ومئات الأشخاص هناك في الشهرين اللذين عمل فيهما هذا الصندوق—**GHF**. هذا فيما يتعلّق بحماية السكان. إذًا الإخلاء يجب أن يكون مؤقتًا. وهذه نقطة لا يضمنها البرنامج بوضوح. ويجب أن يكون الإخلاء متناسبًا.

ادعاؤنا أن هذا البرنامج لا يستوفي أياً من هذه الشروط، وبالتالي فهو غير قانوني. ليس فقط غير قانوني، بل قد يرتقي إلى مستوى جريمة حرب، بل وحتى جرائم ضد الإنسانية التي تحظر النقل القسري للسكان خارج هذه الشروط، وتحت ظروف معينة أيضًا جريمة إبادة جماعية. إحدى طرق ارتكاب الإبادة الجماعية هي وضع السكان في ظروف معيشية معدّة لضمان تدميرهم. ومرة

أخرى، وفقًا لشروط معينة تتعلق بكيفية تنفيذ البرنامج، فإن هذه القضية أيضًا قضية يجب فحصها. سأضيف في هذا السياق أن التدابير المؤقتة التي أصدرَتها محكمة العدل الدولية في لاهاي في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أوصت إسرائيل أساسًا بضمان ظروف المعيشة في قطاع غزة، وحذّرتها من تحقيق هذه الشروط لجريمة الإبادة. وهذه الشروط تُلزم إسرائيل أيضًا إلى جانب القانون الإسرائيلي، قانون منع الإبادة الجماعية، وهو قانون من سنة 1950، كانت إسرائيل تفخر به ودخل حيز التنفيذ حتى قبل الاتفاقية الدولية التي ذكرتُها سابقًا.

لذلك، وبسبب لاشرعية هذا البرنامج، فإننا نخاطب أساسًا ونحذّر وزير الدفاع ورئيس الأركان. نحن نعتقد أن إصدار مثل هذا الأمر سيكون غير قانوني بشكل صارخ، وأنه يجب ألّا يُصدر، ويجب ألّا يُطاع. والقادة أو الزعماء السياسيون الذين يعطونه للجنود، والقوات التي تنفذه، جميعهم—إلى جانب الجريمة الأخلاقية المتضمنة في تنفيذ مثل هذا البرنامج—أيضًا في خطر قانوني من الملاحقة في أنحاء العالم، ليس فقط أمام المحاكم الدولية، بل أيضًا في دول أخرى.